

رسالة دعم من الحكومة للسياحة

عرنوس: تقديم المبادرات لتنشيط السياحة الشعبية وإعادة فتح استراحات الطرق



هنا غائم

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال لقائه اتحاد غرف السياحة أهمية القطاع السياحي ودوره الحيوي بدعم الاقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج المحلي، مشيراً إلى استمرار الدعم المقدم لهذا القطاع لمساعدته على تجاوز الأضرار التي لحقت به جراء الإرهاب بما يتماشى مع الجهود الحكومية الرامية إلى النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وفق الأولويات التنموية والموارد المتاحة، مشدداً على أهمية التشاركية بين اتحاد غرف السياحة ووزارة السياحة في وضع الخطط وتطوير القطاع السياحي واستقطاب المقومات الطبيعية التي تمتلكها سورية بالشكل الأمثل، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وتنشيط السياحة الداخلية، لافتاً إلى أهمية توسيع استثمارات الاتحاد وتعزيز التواصل مع المستثمرين المغتربين وأصحاب المنشآت السياحية المغترة والتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم ما يلزم إعادة تشغيلها من

جديد ضمن الضوابط الخاصة بالسلامة اللقائية من فروس كورونا. ودعا رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع الاتحاد إلى تقديم المبادرات لتنشيط السياحة الشعبية بين المحافظات لما لها من بعد اجتماعي ودور مهم بالتعريف بالمقاصد السياحية في المحافظات، والعمل على إعادة فتح استراحات الطرق وتأهيل المنشآت السياحية على أوتستراد دمشق- حلب الدولي وقيام غرف السياحة بوضع خطط مرحلية لتطوير القطاع السياحي في المحافظات.

وخلال الاجتماع ركزت الطروحات على الإسراع بإصدار قانون الاستثمار والترويج على محور حلب دمشق، ولأهم حسب الوزير أن تتم إحالة الطلبات والمناقشات لمعالجتها مع المعنيين وعقد اجتماعات للتنسيق مع وزارة السياحة واستحداث وإعادة تأهيل المنشآت المغترة في المناطق المحررة من الإرهاب، ودعم الحرف التقليدية وتوفير أماكن لفتح أسواق متخصصة فيها وتنظيم عمل

مكتاب السياحة وتسهيل تنقلات المجموعات السياحية وتفعل السجل السياحي، وتوسيع شريحة المنشآت المتسببة للفرق السياحية.

وفي تصريح له «الوطن»، أكد وزير السياحة رامي مارتيني أن هذا الاجتماع هو رسالة دعم من الحكومة للقطاع السياحي الذي تضرر أثناء الحرب ونتيجة إجراءات التصدي لفروس «كورونا».

وذكر عرنوس الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني على دعمهم المستمر للشعب السوري في مواجهة الإرهاب والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. بدوره رئيس وأعضاء الوفد الإيراني أعربوا عن رغبة الكثير من الشركات الإيرانية بالعمل في السوق السورية والارتفاع بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة مشاركة الشركات الإيرانية في المعارض التي تقام في سورية وتبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين.

وزير السياحة له الوطن؛ قانون الاستثمار الجديد يكفل عودة المشاريع السياحية إلى أقطارها

القطاع من إمكانات وخبرات ومرونة في العمل. عرنوس شدد على أهمية تعزيز التعاون بين العاليتين الاقتصادية والتجارية في البلدين في مجالات تجهيز المصانع وإنشاء مشروعات مشتركة ومقايضة البضائع بما يلبي احتياجات سوقى البلدين، محرباً عن استعداد الحكومة السورية لتقديم كل التسهيلات والدعم اللازم لفرقة التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى كان رئيس مجلس الوزراء قد التقى أمس كيوان كاشفي رئيس الجانب الإيراني في فرقة التجارة السورية الإيرانية المشتركة والوفد المرافق له، وتم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة تطوير علاقات التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين البلدين وفتح آفاق جديدة للتعاون لمواجهة الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية وإيران وبما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

كما أكد الجانبين على أهمية دور القطاع الخاص في كلا البلدين في تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي نظراً لما يتمتع به هذا

رامز محفوظ

اجتمع وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أمس مع وزير النقل والاتصالات في سلطنة عمان سعيد المعوي افتراضياً عبر «متصة زوم». وتم التأكيد خلال الاجتماع على مثانة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، وتعزيز علاقات التعاون في مجال الاتصالات والتقانة وتبادل الخبرات والزيارات وتأسيساً في مجالات تطوير إستراتيجية التحول الرقمي وناقل الخدمات الحكومي الرقمي بهدف تعزيز الاقتصاد المعرفي، والإضاءة على المشاريع الحيوية والإستراتيجية لبناء بوابة حكومة رقمية تفاعلية، وتطوير إستراتيجية أمن المعلومات السيبراني، والإضاءة على المشاريع الرائدة في مراكز

الاستجابة للطوارئ المعلوماتية، ومناقشة المشاريع الحيوية لدى الشركة السورية للاتصالات وسبل التعاون فيها بما يخدم البلدين لتجاوز الصعوبات التي تعترض هذه المشاريع.

وخلال الاجتماع تم طرح مشاريع ومجالات التعاون الممكنة لدى الطرفين بشفافية وبشكل مفصل، وتم الاتفاق على الكيفية التي سيتم العمل بها لتنفيذ النقاط التي

تمت مناقشتها وكذلك كيفية فتح أبواب جديدة للتعاون بين البلدين. وسلطنة عمان في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. لافتة إلى أنه تم خلال الاجتماع بحث عدة مواضيع متعلقة بمعاونة وزير الاتصالات والتقانة فاديا سليمان ومدير عام الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة، ومدير التخطيط والتعاون الدولي، وعن الجانب العماني وكيل وزارة النقل والاتصالات المسؤول عن الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي.

الجانب السوري طلب من الجانب العماني التعاون بهدف نقل الخبرة المتقدمة لدى الجانب العماني في هذا المجال إلى فريق

الاجتماع تعزيز التعاون بين سورية والعمل الموجود في سورية ورحب الجانب العماني بهذا الموضوع. ولقبت سليمان إلى أنه تم الحديث عن أن سلطة عمان حققت قفزات نوعية في مجال التحول الرقمي خلال عدد لا بأس به من السنوات وكانت لها تجربة في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، بحيث إنهم بدؤوا يفكر للتخطيط اعتباراً من اليوم لغاية ٢٠٣٠ أن يكون موضوع التحول الرقمي جزءاً ورافداً للاقتصاد الرقمي في عمان.

ووضحت بأن الاتصالات طرحت خلال الاجتماع موضوع إمكانية التعاون مع الجانب العماني للاستفادة من تجربتهم وخرق المراحل في سورية وخصوصاً أننا بصدد وضع إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية الإلكترونية والتحول الرقمي بشكل عام، لذا طرحنا إمكانية تبادل الخبرات في هذا المجال حيث أننا نتوجه نحو مشاريع لوكالة الكترونية حكومية موحدة بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي تعتبر بنية تحتية في مجال الخدمات الإلكترونية كالتوقيع الرقمي وناقل البيانات الحكومية.

وأشارت إلى أن الجانب العماني رحب بالتعاون في مجال التخطيط الإستراتيجي لخدمات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي بالإطار العام بحيث يتم القيام بالزيارات وتبادل الخبرات والوفائق بين الجانبين السوري والعماني. ولفتت إلى أن السورية للاتصالات لديها صعوبات في موضوع نقل حركة الاتصالات الصادرة خارج سورية، لذا تم طرح موضوع بأن تكون عمان نقطة لعبور حركة الاتصالات الصادرة من سورية لتلقي هذه الحركة وتوزيعها إلى دول الخليج وخارج المنطقة العربية أيضاً.

ولفتت إلى أنه لدى سورية نقطة عبور لحركة الاتصالات الصادرة من سورية واحدة منها عن طريق قبرص والأخرى عن طريق الإسكندرية لذا نحن نسعى لزيادة طرق العبور للحركة الدولية.

٣٧٠٠ مليار ليرة إجمالي ودائع «التجاري» حتى نهاية ٢٠٢٠

٤٧١٧ شخصاً حصلوا على قرض شخصي

٨٠٠ حوالة يومية في التجاري السوري



عبد الهادي شباط

أظهر التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن إجمالي الودائع حتى نهاية عام ٢٠٢٠ (تحت الطلب، لأجل، توفير) بالليرة السورية وبقية العملات مقومة بالليرة السورية ٣٧٠٠ مليار ليرة، على حين وصل عدد العمليات المنفذة على خدمة الحوالات السريعة الصادرة والواردة إلى ٤٠٧ ألف حوالة لـ ٣٧٨٠٠٠ معاملة، بوسيطي ٨٠٠ حوالة يومياً.

وفي مجال التسليف بين التقرير أن المصرف استمر في تمويل مؤسسات القطاع العام المعنية بتأمين السلع والخدمات الأساسية وتحويل رأس المال العامل للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية للدفع بالعملية الإنتاجية، وأن المصرف استأنف العمل بالفروض الاستثمارية وبفروض التجزئة، ومنها الفرض الشخصي، بناء على قرار مصرف سورية المركزي باستئناف منح القروض بموجب ضوابط محددة، إلى جانب منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقروض العقارية، والالتزام بعدم منح تسهيلات ائتمانية دوارة.

وأوضح التقرير أن عدد المستفيدين من القرض الشخصي خلال العام الماضي بلغ نحو ٤٧١٧/ شخصاً بقيمة إجمالية بلغت ١٣,٣/ ملياراً، على حين بلغ إجمالي ما منح لتمويل القروض الاستثمارية ١,٥/ مليار ليرة سورية، وبلغ عدد المستفيدين من قرض شراء عقار الذي أطلقه المصرف مع نهاية العام

١٣/ مقترضاً بقيمة ٨٩٨/ مليون ليرة سورية، وبلغ عدد المستفيدين من القرض المهني ٦١ مقترضاً بقيمة إجمالية بلغت ١,٢ مليار ليرة سورية. وبالتوازي أصدر المصرف التجاري السوري عدة قرارات لتيسير عملية المنح منها قرار تقويض جميع فروع التجاري بدراسة ومنح القروض الشخصية لحدود ٢ مليون ليرة سورية دون العودة بالرأي لادارة القروض في الإدارة العامة، كما أتاح القرار تقويض بعض الفروع في المصرف بدراسة ومنح قروض بضمانة عقارية لحدود ١٠ ملايين ليرة.

وعن مجال الخدمات الإلكترونية ورد في التقرير أن المصرف التجاري السوري أطلق خلال ٢٠٢٠ خدمات الدفع الإلكتروني لحملة البطاقات المصرفية الصادرة عن المصرف من خلال موقعه الإلكتروني الجديد HYPERLINK. وبين مدير في المصرف التجاري بشأن موضوع

القانوني يسمح بذلك. وبين أن المصرف يعمل على دعم مشروع الدفع الإلكتروني عبر تحديث بنيتة التقنية المستخدمة حالياً بهدف تسهيل وتسريع منح القروض وفتح الحسابات المختلفة وتأمين مختلف التسهيلات الائتمانية وذلك عبر تأمين منظومة مصرفية متكاملة تمثل حلأشاملاً لمختلف تقنيات المصرف التي باتت عرضة لتطبيقات العنقوبات الاقتصادية، وأن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله والتي معظمها سببته الحرب على سورية عبر البحث عن البدائل وتعويض الكفادات التي خسرها المصرف خلال السنوات السابقة ويعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره وتطوير مهارات العمل لديهم، إضافة لتحديث برامج الأعمال والتوسع في أنشطة الأعمال المصرفية بما يسهم في تحديث العمل المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف.